

قارصتك والقراض امانه وجيئته لضمان على العامل في مال القراض
 الابد وان فيه وفي بعض النسخ بالعدوان واذا حصل في مال القراض
 ريح وخسران جبر النفسان بالريح واعلم ان عقد القراض جازم من
 الطرفين فكلمن المالك والعامل فسخه **فصل** في احكام المساقاة
 وهي لغة مشتقة من السقي وتشرع في الشخص الواحد بخلا وشجر
 عنب لمن يتعهد بسقي وتربية على ان له قدر معلوما من ثمرة والمساقاة
 جازية على شيئين فقط **التخل** والكرم فلا تجوز المساقاة على غيرها
 كالتين ومشمش ونحو المساقات من جازية التصرف لنفسه ولغيره
 ومجنون بالولاية عليهما عند المصلحة وصيغة ساقيتك على هذا
 التخل بكذا واسلمته اليك لتعهده وكذا ذلك ويشترط قبول
 العامل ولها اي المساقات بشرط ان احدها ان يقدرها المالك
 بمدة معلومة كسنة هلالية ولا يجوز تقديرها باحد والتمر
 في الاصح والثاني يقين المالك جزا معلوما من الثمرة كمنعهما
 او ثلثهما فلو قال المالك على ان ما فتح الله من الثمرة تكون ثلثيها
 صح حمل المناصفة والعمل فيها على ضربين احدهما عمل بعود نفعه
 الى الثمرة كسقي التخل ولفقيه بوضع شيء من طلع الكور في طلع
 الاناث فهو على العامل والثاني عمل بعود نفعه الى الارض كضرب
 الدولاب وحفر الاضفار فهو على رب المال ولا يجوز ان يشترط
 المالك على العامل شيئا ليس من اعمال المساقات كغفر المهر ويشترط

انفراد

انفراد العامل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل لم
 يصح واعلم ان عقد المساقات لا زمن الطرفين ولو خرج الترسختا
 كان اوصى شمر التخل الساق في عليه فللعا مل على رب المال اجرة التخل عمله
فصل في احكام الاجارة وهي بكسر الهمزة في المشهور وهي
 ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشراعا عقد على منفعة معلومة مقصودة
 قابلة للبذل والاباحة بعبوض معلوم وشروط كل من المورج والمستاجر
 الرشد وعدم الاكراه وخرج معلومة المعاملة ومقصود استيجار
 تفاعلة لشيئها ومقابلة للبذل منفعة البضع فلا يسمى العقد عليها
 اجارة وبالا باحة اجارة الجوار للموطى وعبوض الاجارة ومعلوم عبوض
 المساقات ولا تصح الاجارة الا بايجاب كاجرتك وقبول كاستاجرة وكرر
 الصنف ضابط مانصع اجارته بقوله وكل ما يمكن الاستغناء به مع بقا
 عينه كاستيجار دار للسكنى وداية للركوب صحت اجارته والافلا
 وصحت اجارة ما ذكر مشروطة بقوله اذا قدرت منفعة باحتمال امرين
 اما بدة كاجرتك هذه الدار سنة او عمل كاستاجرتك لتجيط ليذا
 التوب وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد واطلاقها يفرض
 تجبيل الاجرة الا ان يشترط فيها التاجيل فتكون الاجرة موجبة
 حينئذ ولا تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين اي المورج والمستاجر
 ولا بموت المتعاقدين بل تبقى الاجارة بعد الموت في انقضاء مدتها
 ويقوم وارث المستاجر مقامه في استيفاء منفعة العين المستاجرة